منهج الإمام المازري في كتابه "المعلم بفوائد مسلم"

د٠ عبد الرحمن جارالله الزهراني (*)

المقدمة :

الحمد لله الذي بعث رسوله في خير الأمم وأوسطها أجمعين، وأنزل الكتاب على قلبه ليكون من المنذرين، فصلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه والتَّابعين، وبعد:

فإن علم السنة النبوية، من أشرف العلوم، ودراستُه والبحثُ فيه وفيما يتعلق به لمن صلحت نيته وصدقت إرادته من أفضل القربات، ومن خير ما تصرف فيه الأوقات.

وقد ألف أهل العلم في السنة مؤلفات يشُق حصرها، في جمع متونها، وشرحها، والترجمة لرجال أسانيدها، وفي مصطلح الحديث، والتخريج ودراسة الأسانيد، ومختلف الحديث ومشكله، وغير ذلك. واعتنوا ببعض متونها، كالصحيحين، شرحا، واختصارا، وغير ذلك. ومِن تلك المتون: صحيح مسلم، فقد شرحه جمع مِن أهل العلم، وخاصة المغاربة، ومِن أول شروحه المشهورة "المعلم بفوائد مسلم"، للإمام المازري، وقد رأيت تقييد بحثٍ مختصر في بيان منهجه الحديثي في شرحه هذا، معنونا لذلك بـ " منهج المازري في كتابه المعلم بفوائد مسلم".

أهميَّة الموضوع وأسباب اختياره:

١. تعلقه بشرح أصح كتب الحديث بعد كتاب البخاري.

(*) الأستاذ المساعد بقسم السنة وعلومها – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٢. أسبقية هذا الشرح على غيره من الشروح المطبوعة، لصحيح مسلم، واعتمادها عليه.

٣. الحاجة إلى معرفة الخطوط العريضة لمنهج الإمام المازري في شرحه لصحيح مسلم.

أهداف الموضوع:

١. جمع ما يفي من النماذج لبيان منهج الإمام المازري في شرحه لصحيح مسلم.

٢. بيان أهم مصادره في الشرح.

٣. إبراز مدى عناية المغاربة بصحيح مسلم.

منهج العمل:

أولا: سأسلك في بحثي هذا المنهج الاستقرائي الانتقائي؛ لجمع المادة العلمية التي تفي ببيان الخطوط العريضة لمنهج الإمام المازري في شرحه هذا.

ثانيا: أذكر بعض النماذج المؤيدة لما سأذكره في المتن، وأضيف نماذج أخرى عند الحاجة، في حواشي البحث.

ثالثا: سأترجم ترجمة مختصرة لمن سيُذكر في هذا البحث من العلماء.

رابعا: أوثق ما أنقله في الحواشي، مع بيان معلومات المصدر في الفهرس المعدّ لذلك.

خطة البحث:

تشتمل خطَّة البحث على (مقدِّمة، وستة مباحث، وخاتمةٍ، وفهارس).

المقدِّمة، وهي تحتوي على: أهميَّة الموضوع وأسباب اختياره، وأهدافه، ومنهج البحث، وخطّته.

المبحث الأول: ترجمة مختصرة للإمام المازري.

المبحث الثاني: قيمة الكتاب العلمية.

المبحث الثالث: منهجه في تراجم الرواة.

المبحث الرابع: طريقته في نقد الأسانيد والمتون.

المبحث الخامس: منهجه في الشرح.

المبحث السادس: مصادره ومراجعه.

الخاتمة.

الفهارس، وهي:

١. فهرس المصادر.

٢. فهرس الموضوعات.

المبحث الأول

ترجمة مختصرة للإمام المازري[1]

أولا: التعريف به، وذكر بعض شيوخه وتلاميذه، ووفاته:

هو الإمام أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري[2]، ولد تقريبا سنة ٤٥٣هـ.

من شيوخه:

١. أبو الحسن علي بن محمد اللَّخْمي(٤٧٨هـ)[3].

٢. أبو محمد عبد الحميد القيرواني السوسي، المشهور بابن الصائغ (٤٨٦هـ)[4].

ومن تلاميذه:

١. الميّانِشي، وهو أبو حفص عمر بن عبد المجيد (٥٨٣هـ)[5].

٢. ابن سعادة، وهو أبو عبد الله محمد بن يوسف بن سعادة، من أهل مرسية وسكن شاطبة، وهو من أشهر تلاميذ أبي علي الصدفي. توفي ابن سعادة سنة (٥٦٦هـ)[6].

---

(١) ينظر في ترجمته: الغنية للقاضي عياض(ص ٦٥). وفيات الأعيان(٣٦٦/٢). شجرة النور الزكية في طبقات المالكية(١٨٧/١-١٨٨). مقدمة كتاب المعلم للشاذلي النيفر.

(٢) نسبة إلى (مازر)، وهي بفتح الزاي، وقد تكسر، بلدة بجزيرة صقلية. ينظر: وفيات الأعيان(٣٦٦/٢).

(٣) له ترجمة في ترتيب المدارك (١٠٩/٨).

(٤) له ترجمة في ترتيب المدارك (١٠٥/٨).

(٥) تاريخ الإسلام(٣١/٧٣٦/١٢).

(٦) بغية الملتمس(١٤٢/ ٣٠٨).

٣. القاضي عياض، وهو من تلاميذه بالإجازة. قال في كتابه (الغنية): "كتب إلي من المهدية، يجيزني كتابه المسمى بـ(المعلم في شرح مسلم)، وغيره من تواليفه"[١].

٤. ابن قُرقُول، وهو إبراهيم بن يوسف الحمزي(٥٦٩هـ)، وهو- أيضا- من تلاميذه بالإجازة [٢].

وفاته:

توفي الإمام المازري سنة(٥٣٦هـ).

ثانيا: ثناء العلماء عليه[٣]:

يعد المازري رحمه الله من كبار أئمة المالكية في عصره بلا منازع، يقول القاضي عياض: " إمام بلاد إفريقية وما وراءها من المغرب، وآخر المستقلين من شيوخ إفريقية بتحقيق الفقه ورتبة الاجتهاد ودقة النظر"، وقال: " لم يكن في عصره للمالكية في أقطار الأرض في وقته أفقه منه، ولا أقوم لمذهبهم...، فكان أحد رجال الكمال[٤] في العلم في وقته وإليه يفزع في الفتوى في الطب

(١) (ص ٦٥). ترجمته في السير(٢٠/٢١٢/١٣٦).

(٢) ترجمته في السير(٢٠/٥٢٠/٣٣٤).

(٣) وشرحه هذا على مسلم حوى من الفوائد والدرر والمسائل المختلفة والفنون المتنوعة ما يدل على تبحر الرجل في علوم شتى، ومن ذلك قوله في (٣/١٢٠): " وللمسألة تعلق بغامض الكلام في الإدراكات وحقائق متعلقاتها وبسطه خارج عن حقيقة هذا الكتاب"، وله كلام في الرد على الطبائعيين يدل على معرفته بما يتعلق بعلم الفلك. ينظر (٣-١٠٦-١٠٨). وله نقول دقيقة من كتب اللغة كالأفعال والنحو، ومن ذلك قوله: " وخرج هذا اللفظ عما أصلته النحوية من أن فعل التعجب يكون ماضيه على ثلاثة أحرف". (٣/١٢٤).

(٤) هذا من الإفراط في الثناء على الشيوخ، وإلا فالكمال لله وحده، ولكن يعتذر له بتأويل الكمال في حديثه بالكمال النسبي، فإليه المنتهى في عصره في الفقه المالكي، وهذا يمكن اعتباره كمالا بالنسبة لما دونه.

في بلده[١]، كما يفزع إليه في الفتوى في الفقه"[٢]. وقال ابن دقيق العيد: "ما رأيت أعجب من هذا، لأي شيء ما ادعى الاجتهاد"[٣]، وقال ابن خلكان: " أحد الأعلام المشار إليهم في حفظ الحديث والكلام عليه"، وقال: "وكان فاضلا متقنا"[٤]. وقال في شجرة النور الزكية: " وشرحه لهذين الكتابين- يعني التلقين والبرهان- يدل أنه بلغ درجة الاجتهاد".

ثالثا: مذهبه العقدي:

لم يسلم غالب علماء المغرب والأندلس من التأثر بالمذهب الأشعري في مصنفاتهم، ولعل من الأسباب التي جعلت جُل فقهاء الشافعية والمالكية يقلدون المذهب الأشعري انتماء الأشعري إلى أحد المذهبين الفقهيين، فقد عده بعض علماء المذهب المالكي مالكي المذهب وعده بعض الشافعية شافعي المذهب، يقول تاج الدين السبكي: " وقد زعم بعض الناس أن الشيخ كان مالكي المذهب، وليس ذلك بصحيح، وإنما كان شافعيا تفقه على أبي إسحاق المروزي"[٥]، وأيضا فالباقلاني وهو شيخ الأشاعرة، يعد مالكي المذهب، ومثل هذا يؤثر، بلا شك، في من تتلمذ على يديه، في الجملة، بل قال القاضي عياض عنه: " هو الملقب

---

(١) ومما يدل على عنايته بالطب، قوله: "الإسهال يعرض من ضروب كثيرة لو كان كتابنا هذا كتاب طب لذكرناها"، وقوله: " وقد رأيت الأطباء تطابقوا في كتبهم على أنه يدر البول...". وحديثه عن القسط البحري. ينظر المعلم(٣/٩٩-١٠٠)، ففيه كلام ولطائف علمية من علم الطب، وفي موضعٍ(١/٢٥٢) ذكر إنكار ابن مكي على الأطباء قولهم(القوة الماسكة)، فرد عليه ذلك بما نقله عن ابن قتيبة من وجود الثلاثي من الفعل(مسك). وينظر: (٣/٧٢) و(٣/١٠٠).

(٢) الغنية(ص ٦٥).

(٣) الوافي بالوفيات (٤/١٥١).

(٤) وفيات الأعيان (٢/٣٦٦).

(٥) طبقات الشافعية الكبرى(٢/٢٤٨).

بسيف السنة، ولسان الأمة، المتكلم على لسان أهل الحديث، وطريق أبي الحسن الأشعري، وإليه انتهت رئاسة المالكيين في وقته"[١]. ومما يدل على أشعرية المازري:

١. أنه ذكر بعض الأحاديث، وعقب عليها بمطابقتها لقول الأشعرية، ثم قال: "وهكذا الأحاديث كلها مطابقة لقول أهل الحق، وإنما سميت الأشعرية أهل السنة لاتباعهم السنة هكذا وموافقتهم لها"[٢].

٢. أنه يعطي العقل الحظ الأكبر في النظر حين وجود التعارض بين النص والعقل، وهذا مسلك الأشاعرة والمعتزلة وغيرهم من الفرق المخالفة لمذهب أهل التسليم لله ولرسوله صلى لله عليه وسلم، ومن ذلك قوله عند شرحه لحديث: " من أكل سبع تمرات عجوة...": " هذا مما لا يعقل معناه في طرْقِهِ علمَ الطب....، ولعل ذلك كان لأهل زمانه صلى الله عليه وسلم خاصة أو لأكثرهم إذ لم يثبت عندي استمرار وقوع الشفاء بذلك في زمننا غالبا"[٣]. فمثل هذا الكلام يلوح منه ما يمكن تسميته بإخضاع النصوص الشرعية للعقل والمشاهدة، وهو مذهب المتكلمين، وقال عند الحديث، الذي فيه: " سحر رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلٌ يهودي..."، قال: " ومذهب الأشعرية أنه يجوز أن يقع عنه ما هو أكثر من ذلك، والذي قالته الأشعرية هو الصحيح عقلا.... فإن قيل إذا جوزت الأشعرية خرق العادة على يدي الساحر، فبماذا يتميز من النبيء الصادق؟..."[٤]، وقال في موضع: " ... فنفتقر حينئذ إلى تأويل كلامه صلى الله عليه وسلم وتخريجه على

---

(١) ترتيب المدارك(٢/٢٠٣-٢٠٤).

(٢) المعلم(٣/١٧٦).

(٣) المعلم(٣/٧٢).

(٤) المعلم(٣/٩٤).

ما يصح إذا قامت الدلالة على أنه لا يكذب، فجعلنا هذا الجواب وما بعده عدة للحاجة إليه إن اعتضدوا بشيء من المشاهدة"[١].

٣. أنه يذكر مذهب المعتزلة ويجيب عليه[٢].

٤. تأويله بعض صفات الله، ومن ذلك قوله: "الضحك من الله محمول على إظهار الرضا والقبول"[٣]. وتأويله صفة اليمين في حديث: " ما تصدق أحد بصدقة ... إلا أخذها الله بيمينه...". قال: " فكنى هاهنا عن قبول الصدقة بأخذها بالكف واليمين"[٤]، وهو ما يعرف بالمجاز المرسل، وتأويله الغضب والرضى بإرادته العقاب والإثابة[٥].

رابعا: مذهبه الفقهي:

مما تقدم في ثناء العلماء عليه يتبين لنا أن المازري مالكي المذهب، ومن المجتهدين في المذهب، فهو ينقل الروايات عن مالك، ويبين الشاذ منها، ويوجه قول مالك فيها[٦].

والناظر في هذا الشرح يجد مالكية المازري واضحة جلية، فهو يذكر الأقوال في مذهبه، ويبين الدليل، ويرد على المخالف من المذاهب الأخرى.

---

(١) هذا الكلام مما قد يستدل به على عناية المسلمين وسبقهم للمذهب التجريبي قبل أوربا، ولكن تنزيله على نصوص الكتاب والسنة مما لا يوافق عليه القائل به، مع ثقتنا في عدم التعارض بينهما في نفس الأمر، والتسليم لله أولى من الهروب للتأويل الكلامي.

(٢) المعلم(١/١٨٤).

(٣) المعلم(١/٢٢٧).

(٤) (٢/١٨)، والقرينة عندهم كما قال هو- نفس الموضع: " قد ذكرنا استحالة اتصاف الباري سبحانه بالجوارح".

(٥) (٣/١٨٩).

(٦) ينظر: (١/٢٦١-٢٦٢).

ومن المسائل التي عرضها: أنه ذكر حديث: " لا يُجلد أحد فوق عشرة أسواط..."، ثم قال: " هذا خلاف مذهب مالك...، وأخذ ابن حنبل بظاهر الحديث ...، وتأول أصحابنا الحديث على أنه مقصور على زمن النبي صلى الله عليه وسلم"، وذكر تأويلا آخر، ثم ذكر مذهب أبي حنيفة والشافعي[1].

خامسا: ذكر بعض مؤلفاته:

من أشهر مؤلفات المازري:

١. المعلم بفوائد مسلم، وسيأتي التعريف به، وهو موضوع البحث في هذا البحث.

٢. شرح التلقين، والتلقين هو كتاب في الفقه المالكي ألفه القاضي عبد الوهاب بن علي البغدادي المالكي(٤٢٢هـ). وطريقة المازري فيه، هو طرح أسئلة تنتظم المقطع المراد شرحه من كلام القاضي ثم يجيب عنها، وقد يطيل في الإجابة، وقد يختصر، وقد تبلغ الأسئلة على المسألة الواحدة نيفا وعشرين سؤالا، والكتاب لم يتمه المازري، وقد طُبع منه أجزاء، بتحقيق الشيخ/ محمد المختار السلامي، وطبعته دار الغرب الإسلامي(٢٠٠٨م).

٣. إيضاح المحصول في برهان الأصول، وهو مطبوع.

وله كتب أخرى غير هذه، ذكرها من ترجم له.

---

(١) (٢/٢٦٠).

المبحث الثاني
قيمة الكتاب العلمية

يكتسب الكتاب قيمة علمية من عدة جوانب، وهي:

١. مكانة صحيح مسلم، وشرف الشرح يستفاد من شرف المشروح. ولا تخفى مكانة صحيح مسلم عند الأمة.

٢. أن شارحه من كبار الأئمة في عصره، فما قيده في الكتاب، سوى العقيدة، يعد من قبيل التحقيق والتدقيق وخاصة في المسائل الفقهية عند المالكية، بل يتتبع ميلاد كثير من أقوال مالك في الحديث والمسألة من قبل أن تكون مذهبا، ويشير إلى وقت ميلادها، مما يمثل ثروة في تقييم المذهب المالكي، ومن ذلك تحريره لمذهب مالك في مسألة "المسح على الخفين"[١].

٣. أنه تطرق إلى بيان الفروق بين روايات مسلم التي وقعت له، وهي رواية الكسائي وابن ماهان والجلودي والرازي[٢]، كقوله: " ثم قال مسلم :جرير كنيته أبو عمرو، وأبو زرعة اسمه عبيد الله. وأبو زرعة روى عنه الحسن بن عبيد الله، وأبو

---

(١) (٢٣٨/١)، فقد ذكر عنه ثلاث روايات، ومنها إنكاره للمسح في السفر والحضر، ثم بين أن هذه الرواية مما لا يكاد يعرفها أكثر المالكية، ثم بين مأخذ الرواية عن مالك في ذلك، وذكر وجها في ذلك هو، أن مالكًا إنما اختار ذلك في خاصة نفسه، لا أنه ينكر جواز ذلك.

(٢) الكسائي، هو محمد بن إبراهيم-٣٨٥هـ، وابن ماهان، هو عبد الوهاب بن عيسى بن ماهان البغدادي-٣٨٧هـ، والجلودي، هو محمد بن عيسى بن عمرويه-٣٦٨هـ، والرازي، هو أبو العباس أحمد بن الحسن بن بندار بن عبد الرحمن بن جبريل-عاش إلى ٤٠٩هـ. يُنظر في تراجم من سبق-على الترتيب: سير أعلام النبلاء (٣٣٩/٤٦٥/١٦)، (٣٩٢/٥٣٦/١٦)، و(٢١١/٣٠١/١٦)، و(١٨١/٣٠٠/١٧).

زرعة كوفي من أشجع. قال بعضهم :وقع هذا الكلام لمسلم في رواية ابن ماهان خاصة، وليس في رواية الجلودي ولا الكسائي منه شيء"[١].

٤. تطرق-أيضا- إلى الأحاديث المعلقة في الصحيح. وبيان الفروق بين النسخ أمر مهم وبخاصة أن مسلمًا لم يحظ بالعناية في باب إثبات الفروق بين رواياته بما عني به صحيح البخاري، وسيأتي الكلام على هذا في المباحث القادمة.

٥. الكتاب احتوى على ثروة لغوية كبيرة فيما يتعلق بغريب الحديث، فقد أكثر من النقل عن كتب الغريب، وكتب المعاجم[٢]، بل يعد الرجل ممن يعتمد نقلهم في اللغة، وقد نبه القاضي عياض على كثير مما نقله، مع إقرار أو تعقّب[٣]، واعتمد صاحب القاموس المحيط نقل المازري في تفسير لفظة(الفانوس) بـ(النمام)[٤].

٦. الكتاب يربي طالب العلم على كيفية استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة، وكيفية النقض للمذاهب المخالفة. فهو يبين مأخذ الدليل من الحديث على المسألة، ثم يعرض القول المخالف إن وجد، ويبين ضعفه بالدليل النقلي أو العقلي[٥].

---

(١) (١٩٠/١)، ومن ذلك قوله-أيضا-(١٨٥/١): " قال بعضهم :سقط ذكر سلمة بن شبيب بين مسلم والحميدي في نسخة أبي العلاء ابن ماهان. والصواب ما رواه أبو أحمد وغيره، كما تقدم لأن مسلما لم يلق الحميدي". وينظر في رواية الرازي: (١٠/٣).

(٢) كجمهرة ابن دريد(٢١٨/١)، وجامع القزاز(١٩٢/١)، والغريب المصنف(٢١٨/١).

(٣) ومن ذلك ما نقله في (٩٧/١)، عند حديث: " أنفجنا أرنبا"، فقال: " وروى أبو عبد الله المازري هذا الحرْف في كتابه بعجنا -بفتح الباء بواحدة بعدها عين مهملة، وفسره شققنا بطنها، والتفسير صحيح ". ثم بين أنه تصحيف.

(٤) ينظر تاج العروس(٤٠٤/٨). وتفسير المازري هذا في كتابه المعلم(٢١٨/١).

(٥) ينظر مثلا: (٢٠٤/١) استنباطه من الحديث الحجة لمن منع بيع ثياب الحرير ممن يلبسها، والحديث هو: "من أكبر الكبائر شتم الرجل والديه...."، ولا علاقة للحديث بالمسألة المذكور في منطوقه من حيث الدلالة المطابقية. والكتاب مليء بمثل هذا المسلك. ينظر: نفس الموضع السابق، و(٢٣٣)، (٢٣٧).

٧. اعتناء الأئمة بالكتاب من بعده، فقد تناوله القاضي عياض، فأكمله بما لم يذكره المازري فيه، وسمّى كتابه "إكمال المعلم بفوائد مسلم" وقال عنه وعن كتاب "تقييد المهمل": " كلا الكتابين نهاية في فنه، بالغ في بابه، مودع من فنون المعارف وفوائدها وغرائب علوم الأثر وشواردها، ما تلقي كل واحد منها بالقبول، وبلغ الطالب بها من رغبته المأمول"(١). وقال: "مع ما تقرر في المعلم من فوائد جمة لا تضاهى، ونكت متقنة، وقف عندها حسن التأليف وتناهى"(٢). وممن اعتمد كثيرا على المعلم: أبو عبد الله محمد بن أحمد القيسي في كتابه "مناهج العلماء الأحبار في تفسير أحاديث كتاب الأنوار"(٣)، والنووي في "المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج"(٤)، ورشيد الدين العطار، في كتابه "غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة"(٥)، وابن الصلاح في (صيانة صحيح مسلم)(٦)، وابن حجر في الفتح(٧)، والعيني في

(١) مقدمة كتاب إكمال المعلم للقاضي عياض(٧٢/١).
(٢) المصدر السابق(٧٣/١).
(٣) الكتاب شرح لكتاب أبي القاسم محمد بن أحمد الكلبي، المشهور بابن جُزَيّ. واسم كتابه (الأنوار السنية في الكلمات السنية). ينظر: الديباج(٢٥٥/٢). وكتاب المناهج طُبع في أربعة مجلدات، بتحقيق علي الغزاوي، ولطيفة القشماري. دار ابن حزم، ١٤٣٦هـ (وأصله رسالتا دكتوراه).
(٤) في أكثر من (٧٠) موضعا. أولها في مقدمته للشرح(١٢٥/١). والنووي ينقل في هذا الموضع عن ابن الصلاح.
(٥) حيث قال في المقدمة – ضمن كتاب الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح، لمشهور حسن– (٦٥٣/٢): " فهذه أحاديث مخرجة من صحيح الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج ...، وقعت شاذة عن رسمه فيه، ذكرها الإمام أبو عبد الله محمد بن علي التميمي المازري– رحمه الله– في كتابه المسمى المعلم، ونص على أنها وقعت في كتاب مسلم مقطوعة الأسانيد، وعدها أربعة عشر حديثا، ونبه على أكثرها في مواضعها من كتابه".
(٦) (١٨/١).
(٧) في أكثر من (١٣٥) موضعا من الشرح. أولها(١٢٣/١).

العمدة[١]، والزرقاني في مواضع كثيرة من شرحه على الموطأ[٢]، والكتاني في (نظم المتناثر)[٣].

٨. أنه ينقل عن مصادر غير متوفرة لنا حاليا. وذلك مثل كتاب المطرز المسمى بـ(الياقوت)[٤]، وغيره.

---

(١) في أكثر من (٧٩) موضعا. أولها في (٥٥/١) في تفسير كلمة(يتحنث) من حديث بدء الوحي المشهور.

(٢) في أكثر من (٨٠) موضعا، أولها(١١٣/١) في مسألة التعجيل والإبراد بصلاة الظهر.

(٣) (٦٢/١).

(٤) كما في (٢٥٩/١). والمطرز نسبة للتطريز، وهو بحر اللغة أبو عمر الزاهد محمد بن عبد الواحد، صحب ثعلبا زمانا طويلا فنسب إليه. وكتابه يدعى اليواقيت في اللغة. ختمه بقوله:

لما فرغنا من نظام الجوهرة اعورّت العين وفُض الجمهرة

ووقف الفصيح عند القنطرة

ينظر في ترجمته: معجم الأدباء(٣٦٠/٥-٣٦٥).

المبحث الثالث

منهجه في تراجم الرواة

لم يعتن المازري في كتابه هذا بالترجمة للرواة، وذلك لأمرين:

الأول: أن رجال مسلم ثقات في الجملة وقد جازوا القنطرة، وأحاديثه قد تلقتها الأمة بالقبول؛ ولهذا لم يعتن العلماء بدراسة أسانيده وأسانيد البخاري في شروحهما كعنايتهما بغيرهما من الكتب، وذلك من حيث القبول والرد.

الثاني: أن هذا الشرح لم يؤلفه المؤلف ابتداءً، وإنما أخذ عن دروسه، وقد نقل ابن الأبار عنه قوله: "إني لم أقصد تأليفه، وإنما كان السبب فيه: أنه قرئ علي كتاب مسلم في شهر رمضان، فتكلمت على نقط منه، فلما فرغنا من القراءة عرض علي الأصحاب ما أمليته عليهم، فنظرت فيه وهذبته، فهذا كان سبب جمعه"[(١)]. ومثل هذا التأليف يعتوره النقص من حيث عدم شمولية الشرح للكتاب شرحا تحليليا، ومن ذلك الترجمة لما يعرض له في الكتاب من الرواة.

ولكنه مع هذا قد يذكر شيئا مما يتعلق بهذا الفن، ومن ذلك:

١. أنه قد يعرّف بشكل مجمل ببعض الرواة.

٢. أنه قد يعرّف بشكل مجمل ببعض الرواة، كما في قوله: " وجعفر هذا – يعني جعفر بن حميد، هو شيخ لمسلم، لم يرو عنه إلا هذا الحديث، وهو كوفي يعرف بـ(زنبقة)، حدث عنه بقي بن مخلد الأندلسي"[(٢)]. والذي دعاه لذكر هذا، هو أنه وقع في بعض روايات الصحيح: عبد بن حميد.

٣. أنه قد يضبط ما يُشكل، " كما في قوله: " وهذا خمير– بضم الخاء المعجمة– وهو خمير الرحبي– بفتح الراء والحاء المهملة، بعدها باء منقوطة

---

(١) التكملة لابن الأبار(٢/٣١٣).

(٢) (٣/١٨٨).

تحتها- منسوب إلى بني رحبة، بطن من حمير، وهو رحبة بن زرعة بن سبأ الاصغر بن كعب بن زيد بن سهل" [١].

٤. يبين المهمل، كما في قوله: "فذكر عطاء غير منسوب. وقال أبو مسعود الدمشقي: يُذكر أن محمد بن الصباح نسبه، فقال: عطاء بن يسار"[٢].

٥. يذكر ما وقع من المتفق والمفترق، كما في قوله: "" وفي حديث "عبد الرزاق عن ابن جريج... ابن عمرو "لم يقل: ابن العاصي قال بعضهم: وهو الصواب. وعبد الله بن عمرو المذكور في هذا الإسناد ليس بابن العاصي إنما هو رجل من أهل الحجاز روى عنه محمد بن عباد"[٣].

٦. ينبه على ما وقع من التصحيف، كما في قوله "في نسخة ابن ماهان: ابن عيينة عن عمرو أخبرني جدي أبو معبد. هكذا في نسخة الأشعري وابن الحذاء عن ابن ماهان. وقوله (جدي) تصحيف. وإنما صوابه (أخبرني بذا) يريد بهذا، وليس لعمرو بن دينار جد يروي عنه"[٤]، أو اختلاف بين النسخ في اسم الراوي، كما في قوله: "قال بعضهم: وقع في نسخة ابن الحذاء في إسناد هذا الحديث: سعد-بسكون العين وحذف الياء، والصواب: سعيد -بكسر العين وزيادة ياء، وسعيد بن عبيد هذا هو أخو عقبة بن عبيد يكنى أبا الهذيل ويكنى عقبة أبا الرحال -براء مهملة وحاء مهملة مشددة" [٥]، أو نسبه[٦].

---

(١) (١٠٤/٢-١٠٥). وينظر في ضبطه(عياش بن عباس) حيث ضبطه بالحروف، ثم نسبه إلى القِتباني، وضبط هذه النسبة. (١٠٥/٢)، وينظر: (١٠٩/٢).

(٢) (٢٨٤/١).

(٣) (٢٦٧/١).

(٤) (٢٨٣/١)، وينظر كمثال آخر: (٣٢٠/١)، و(٢١٩/٣).

(٥) (٣٢٤/١) عند قول مسلم: "حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا وكيع عن سعيد بن عبيد الطائي...". ويُنظر: (٦٠/٢).

(٦) كما في(٣٩/٢).

المبحث الرابع

طريقته في نقد الأسانيد والمتون

لما كان الكتاب، موضوع الشرح، هو صحيح مسلم، وهو مما تلقته الأمة بالقبول، لم يتعرض المازري –رحمه الله– للكلام على أسانيده ومتونه ابتداءً، وإنما كان ينقل ما اعترض به من سبقه من الأئمة على بعض الأحاديث من الصحيح، واعتماده في ذلك على نقد الدارقطني[١]، وأبي علي حسين بن محمد الجياني[٢]، ومن صور النقد:

١. أنه كان يبين ما وقع في الكتاب من تصحيف في المتن أو السند، ومن ذلك: قوله عند قول مسلم في المقدمة: " ... سمعت يحيى بن سعيد القطان: ضعف حكيم بن جبير، وعبد الأعلى، وضعف يحيى بن موسى بن دينار". فقد صوبه المازري تبعا لأبي علي الجياني، وذكرا أن الصواب: " وضعف يحيى: موسى بن دينار"، قال المازري: "هكذا صواب هذا الكلام" ثم أكد تصويبه بما نقله العقيلي في الضعفاء عن القطان من تضعيفه لموسى وعبد الأعلى وحكيم[٣].

٢. يبين ما وقع من اختلاف بين نسخ الصحيح في السقط من الإسناد وعدمه، وقد لا يرجح، كقوله: "خرّج مسلم هذا الحديث من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي الخليل عن أبي علقمة الهاشمي عن أبي سعيد الخدري،

---

(١) كما في(١٨٧/٢)، و(٨٣/٣).

(٢) قال القاضي عياض في الإكمال(٧٤/١): عن المعلم: "إذ غالب ما ذكره في هذا الباب مما في كتاب الحافظ أبي علي". وينظر مقدمة المحقق لكتاب التقييد(١٢٢/١)، حيث ذكر أنه أخذ القسم المتعلق بالتنبيه على أوهام كتاب مسلم بتمامه، وفرقه في مواضع من كتابه. وأما ما نقله عن الدارقطني، فقد بلغت النقول عنه في الكتاب قريبا من العشر، وأما فيما يتعلق بنقله عن عصريه أبي علي، فهو لا يعزوه إليه، بل يكتفي بقوله: " قال بعضهم". ينظر مثلا: الجزء الأول: ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٣، ٢٣٤.

(٣) المعلم(١٨٥/١)، وقال النووي في المنهاج(٢٣٧/١): " والغلط فيه من رواة كتاب مسلم، لا من مسلم". ويُنظر –أيضا: (٦٦/٢)، و(٦٩/٢).

ثم أردفه بحديث شعبة عن قتادة عن أبي الخليل عن أبي سعيد، فلم يذكر أبا علقمة في حديث شعبة. قال بعضهم :هكذا في نسخة الجلودي وابن ماهان، وكذلك خرجه أبو مسعود الدمشقي. وأما في نسخة ابن الحذاء ففيها ذكر أبي علقمة بين أبي الخليل وأبي سعيد ولا أدري ما صحته"[١]، وهذا قد يكون من المزيد في متصل الأسانيد، وذكر مثالا آخر على هذا النوع؛ وأكّد ذلك بورود الحديث من طريق آخر مصرّحا فيه بالسماع في موضع الزيادة[٢].

٣. بيان درجة بعض الأحاديث التي ينقلها في الشرح، أو بيان انقطاع أسانيده، نقلا عن غيره، كما في قوله في حديث : " **لا يحل أكل لحوم الخيل والبغال والحمير**": " قال النسائي: يشبه إن كان هذا صحيحا أن يكون منسوخا..."[٣].

٤. قد يفصل القول في بعض المواضع المختلف فيها في الصحيح دون عزوه ذلك لغيره، بقوله: "قال بعضهم". ومن ذلك أنه فصّل الخلاف في تسمية أبي سعيد، في حديث المغيرة في المسح على الخفين، ففي الإسناد: " حدثنا ابن عون، عن أبي سعيد، عن وراد كاتب المغيرة". فقد نقل في هذه المسألة أقوال جمع من الأئمة، ومنهم: البخاري في تاريخه الكبير، وابن الجارود، والدارقطني، وابن السكن، وابن عبد البر، ووهم ابن السكن في روايته، وخطأ ما نقله ابن عبد البر، ثم قال: "وقول البخاري ومن تابعه أولى"[٤].

---

(١) (١١٢/٢).
(٢) (٨٠/٣).
(٣) (٤٩/٣). وينظر: (٢٠/٢).
(٤) (٢٨٣/١). وقول البخاري في التاريخ الكبير(٨٠/٦)، وفيه: " عبد ربه". ووهم ابن السكن، هو في قوله: إن أبا سعيد، هو ابن أخي عائشة من الرضاعة. وما نقله ابن عبد البر، هو: أن أبا سعيد، هو الحسن البصري.

المبحث الخامس

منهجه في الشرح

يعد شرح المازري للصحيح من قبيل الشرح الانتقائي؛ لأنه كان يتصدى في شرحه لبعض المواضع من السند والمتن، وقد سبق نقل ما يدل على هذا من كلامه؛ وأنه إنما تكلم على نقط من الصحيح. والناظر في هذا الشرح يجده غير ملتزم بترتيب الصحيح الموجود بين أيدينا، بل نجده بعد شرحه لحديث ما يعود إلى شرح أحاديث أخرى متقدمة عليها[1]، وقد قيد تلميذه الذي حمل عنه الكتاب المواضع التي علق عليها شيخه بقوله: " قوله في حديث كذا:..."، ثم يقول: قال الشيخ: ويذكر ما علق به الشيخ على الموضع، وقد أشرت مسبقا إلى أن تلميذه عرض عليه تقييداته تلك فنظر فيها وهذبها، واعتمدها.

ويمكن إجمال منهجه في تلك التقييدات فيما يلي:

١. لم يتعرض للمقدمة بالشرح، بل اقتصر على التعليق على ثمانية مواضع بتعليقات مختصرة[2].

٢. يقتصر من كل باب على التعليق على حديث أو حديثين، يدور عليهما الباب.

٣. أنه يذكر الموضع المحتاج لنقد وشرح من الصحيح، ويبين ما تضمنه من أحكام ولغة وفوائد، وقد يقتصر على مسألة واحدة من ذلك، كأن يقتصر على ما فيه من فقه، أو غريب، أو اعتراض.

---

(١) ومن ذلك أنه شرح حديث: " فاشربوا في أسقية الأدم التي يلاث..."، وهو برقم(١٨)، ثم شرح بعده حديث: "وتصل ذا رحمك"، وهو برقم(١٣). وهما في شرح المازري برقم(١٧)، (١٨) على التوالي.

(٢) (١/١٨١-١٨٥).

٤. أنه يعتني بإيراد الألفاظ المختلفة لروايات الصحيح، ويبين ما يقع فيها من أوهام، وقد سبق التمثيل لذلك في المبحث الثاني[١].

٥. يذكر ما انتقد به بعض العلماء على مسلم في كتابه وخصوصا فيما يتعلق بالإسناد، في المواضع التي قيّد عندها بعض تعليقاته، وقد سبق ذكر بعض هذه المواضع، في المبحث الثاني.

٦. عنايته بالأحاديث المقطوعة في صحيح مسلم، فهو ينص على الحديث، ويبين –أحيانا– من وصله. قال –رحمه الله: "وهذا الحديث ذكره مسلم مقطوعا، وفي كتابه أحاديث يسيرة مقطوعة متفرقة في أربعة عشر موضعا منها هذا الحديث الذي ذكرناه. وهو أولها وسننبه على كل شيء منها في موضعه إن شاء الله" [٢].

٧. تطرقه لبعض قضايا المصطلح عند المحدثين:

---

(١) وكقوله (١٨٥/١) عند قول مسلم: " وحدثني حسن بن الحكم قال: سمعت يحيى القطان: ضعف حكيم بن جبير وعبد الأعلى، وضعف موسى بن دينار ": " هكذا صواب هذا الكلام، وفي أكثر النسخ: وضعف يحيى بن موسى بن دينار. وهذا وهم، وموسى بن دينار هو المكي وضعفه يحيى. وقد نقل أبو جعفر العقيلي في كتابه في الضعفاء كلام يحيى هذا في موسى بن دينار وعبد الأعلى وحكيم بن جبير". وينظر كمثال آخر (٢٦٢/١)، و(٦٦/٣، ٦٧).

(٢) (٢٥٧/١)، عند قول مسلم: "روى الليث بن سعد عن جعفر بن ربيعة..."، وفي (١٧٨/٣)، قال: "وهذا أحد الأحاديث المقطوعة التي نبهنا عليها، وهي أربعة عشر هذا آخرها". والحديث هو: قول مسلم: حدثنا عدة من أصحابنا عن سعيد بن أبي مريم ...، عن أبي سعيد، حديث: " لتركبن سنن من كان قبلكم". ويُنظر: (٣٣٠/١)، و(١٨٣/٢)، و(٢١٢/٢)، و(١٥٩/٣)، و(١٧٨/٣). وقد استفاد المازري هذا من أبي علي الجياني، كما ذكر ابن الصلاح في (صيانة صحيح مسلم) (١٨/١). ومصطلح "مقطوع" يطلقه بعض العلماء على الانقطاع، وممن استعمله كذلك: الشافعي والطبراني والدارقطني والحميدي وابن الحصّار –كما في فتح المغيث(١٩٢/١)، وإلا فالأشهر إطلاق المنقطع، أو المعلق؛ لأن المقطوع لقب خاص بما أضيف للتابعي من قول أو فعل، فهو قسيم للموقوف والمرفوع، ووصف للمتن، بخلاف المنقطع والمعلق، فهما وصفان للسند.

• عادة مالك في الإرسال، حيث قال: "وفي حديث أبي سعيد الخدري: أنه سجد قبل السلام. وقد طعن في سند الخدري بأن مالكا أرسله وأسنده غيره من المحدثين. وهذا غير قادح فيه لأنه قد علم من عادة مالك وتحصيله أنه يرسل الأحاديث المسندة ثقة بأنه قد علم من عادته وأن ذلك لا يوقع في النفوس منه استرابة"(١).

• قرائن رفع الحديث، كقوله: " وهذا مما يجب النظر فيه لأنه لم يعين المنادي ولا ذكر إضافة نص قوله للنبيء – صلى الله عليه وسلم. ولكن الأظهر أن النداء في الجيش لا يخفى عن الإمام، والصاحب أضافه إلى النبيء – صلى الله عليه وسلم - فهذا مما يعلم بقرينة الحال وقد قال بعد هذا :فأمر النبيء – صلى الله عليه وسلم – أبا طلحة فنادى أن الله ورسوله فأضاف الأمر إلى النبيء – صلى الله عليه وسلم – على الجملة وسمى المنادي وذكر ما نادى به والظاهر أن النبيء – صلى الله عليه وسلم – أمره بذلك اللفظ"(٢).

• بعض اللطائف الإسنادية، كقوله: "وفي هذا الإسناد أربعة من الصحابة يروي بعضهم عن بعض"، وذكرهم(٣).

٨. عنايته بفن مشكل الحديث فهو يذكر الحديث وما يعارضه، في بعض المواضع، ويجيب عن ذلك، كقوله " ظاهر هذا الحديث مخالف لقوله–صلى الله عليه وسلم:..." ثم أجاب عن ذلك(٤).

---

(١) (٢٨٠/١).

(٢) (٤٩/٣) عند حديث: "أصبنا يوم خيبر حمرا فنادى منادي النبيء– صلى الله عليه وسلم– أن اكفؤوا القدور ". ونقل قول أبي مسعود: " لهذا الحديث تعليل وهو مرسل"، ثم ذكر ذلك.

(٣) (٢١/٢)، بعد أن ذكر حديثا، ونقدا لأبي علي عليه.

(٤) (٢/ ٤٣)، وينظر كمثال آخر(٥١/٢)، وفي(٥٣/٢) ذكر الإشكال الوارد في تعدد نقل صفات مختلفة لنسك النبي مع أنه لم يحج إلا مرة واحدة، فقال: " وقد اعترض بعض الملحدة على هذا الاختلاف..." وذكره ثم أجاب عنه، وفي (٢٦٩/١) عند حديث إطالة الصلاة، قال: "فإنه قد ورد ما يعارضه..."، ثم أجاب عن التعارض، وفي (١٠٣/٣) ذكر التعارض بين حديثي نفي العدوى وإثباتها، وأجاب عنه. وينظر–أيضا: (٢٣/٢)، و(٤٢/٣).

٩. عنايته بغريب الحديث، فلا تخلو – في الغالب– صفحة من الكتاب إلا والمازري يذكر فيها شيئا من هذا الفن، وله تحريرات قيمة في هذا، فهو يذكر اللفظة الغريبة، ويبين ضبطها– أحيانا، واشتقاقها، ومعناه، وقد يستطرد في مواضع، فيذكر ما يتعلق بها، كما وقع له في لفظة(الناموس)[١]، وفي لفظة(خداج)[٢]. وكذا يعتني بضبط الأسماء المذكورة في المتن، كضبطه اسم(دحية)[٣].

١٠. استدلاله على بعض المسائل الأصولية، من خلال أحاديث الصحيح، ومن ذلك: قوله في حديث: " والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة": " فيه دليل على القول بالقياس"[٤]، وذكر عند حديث تحويل القبلة مسألة أصولية في النسخ[٥].

---

(١) (٢١٨/١) فقد استطرد وذكر الألفاظ التي جاءت على وزن فاعول مما لامه سين. ومنها: الجاسوس، والجاروس، والفاعوس...إلخ. ومثله ما ذكره في لفظة(ظُؤار) جمع ظئر، وهي المرضع. حيث استطرد إلى ذكر ما جاء على(فعال) بضم الفاء، جمعا. فذكر: تؤام، عراق، رخال، فرار–الفرير: ولد الظبية. (١٢٦/٣).

(٢) (٢٦٣/١)، وينظر في عنايته بالضبط بالحروف: ضبطه كلمة(ضبارة)(٢٥١/١)، حيث ضبطها بالكسر، ضبطا حرفيا، وفي: (٢٥١/١) حيث ضبط كلمة(محلب) بالحروف. وفي (٢٧/٢) ضبط كلمة (خدعة)، فقال:" وهي بضم أو فتح الخاء مع سكون الدال، والثالثة: ضم الخاء وفتح الدال".

(٣) (٢٤/٣).

(٤) (١٩٣/١). ومن ذلك–أيضا: رده على من أنكر حجية الإجماع، وله كلام ممتع في هذا: (١٩٩/١). وذكره لمسألة هل شرع من قبلنا شرع لنا(٢١٧/١). ومسألة نسخ الشيء قبل فعله(٢٢٠/١). وذكره لمسألة النفي، كما في:(لا صلاة)، وذكره للخلاف بين الأصوليين فيها. (٢٦٣/١). ورد على الكعبي في نفيه المباح في الشريعة(١٧/٢)، وذكره لمسألة الأمر المطلق هل يقتضي التكرار(٧٢/٢).

(٥) (٢٦٢/١)، فقال: "اختلف أهل الأصول في النسخ إذ ورد: متى يتحقق حكمه على المكلف؟ هل من حين وروده على الرسول – صلى الله عليه وسلم – أو حين بلوغ المكلف...".

١١. ذكره-عند عرضه لمسائل الحديث- للمذاهب الفقهية وهذا كثير[١]، والعقدية كاستدلاله بحديث: " من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة"، على بطلان مذهب الخوارج والمعتزلة في مرتكب الكبيرة، وذكره مذهب المرجئة ورده عليهم[٢]، وكثيرا ما يتعرض للمسائل التي اختلف فيها الأشعرية مع المعتزلة[٣] وينتصر بما يراه دليلا لمذهبه العقدي.

وفي ذكره للمسائل الفقهية الخلافية قد يذكر ثمرة الخلاف، وتعليل كل قول، كما في مسألة غسل اليد قبل إدخالها في الإناء عند الوضوء [٤]، ووجه الخلاف ومبناه، كما في مسألة استقبال القبلة بغائط أو بول[٥]، كما هو صنيع ابن رشد في كتابه(بداية المجتهد ونهاية المقتصد)، ولعله استفاد ذلك من شيخه المازري بالإجازة[٦].

١٢. ذكره للنكات النحوية، كقوله: "ينبغي أن يتأمل هذا مع قول النحاة: إن لفظة: ذا، إنما تضاف إلى الأجناس، فلعل الإضافة هاهنا مقدر انفصالها،

---

(١) كما في(٣٠٣/١، ٣٣٢). وهو يكثر من ذكر مذهب الشافعي، والحنفي، وقد يذكر مذهب أحمد(٣٢/٢)، وإسحاق(٣٢/٢)، والظاهرية(٣٠/٢)، والشيعة(٢٢٣/٢) و(١٣٧/٣).

(٢) (١٩٣/١-١٩٥). وينظر: (١٩٧/١). (٢٠٩/١). وفي (٢٥/٢) تحدث عن مسألة تكفير المعتزلة بكلام يدل على تحقيقه في هذا الباب، ومما قال: " وأنا أكشف لك نكتة هي مدار الخلاف وسبب الإشكال، وذلك..."، وذكرها. ويُنظر-أيضا-(٩٤/٣).

(٣) كما في رده على المعتزل في مسألة رؤية الباري(٢٢٥/١).

(٤) (٢٤٠/١).

(٥) (٢٤١/١)، وفي مسألة(غسل الإناء من ولوغ الكلب)(٢٤٢/١)، وفي مسألة من أكل متعمدا في رمضان هل عليه كفارة؟ (٣٥/٢).

(٦) أجاز المازري ابن رشد(محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد، أبو الوليد المشهور بالحفيد). ينظر: الديباج(٢٣٨/٢).

والإضافة بمعنى تقدير الانفصال موجودة"[١]، والصرفية، كذكره تصريف كلمة(بطر)[٢]، والاشتقاقية، كما في بيانه لاشتقاق (النصيحة)[٣]، والبلاغية، كالمقابلة والاستعارة[٤]، والمُعجمية، كالفروق اللغوية، كالفرق بين الفقير والمسكين[٥]، وغيرها[٦]، والقضايا المنطقية، كحديثه عن بعض أشكال القياس المنطقي[٧]. ومن اللطائف البلاغية والتصريفية قوله في حديث: "مرحبا بالوفد غير خزايا ولا ندامى": " مراده به جمع الواحد الذي هو نادم، ولكنه جاء هاهنا على غير القياس اتباعا لخزايا"، ثم نقل كلاما للفراء يؤيد هذا التوجيه، وأتبعه بقول للقزاز في جامعه يدل على أن الجمع(ندامى) هنا جار على الأصل[٨]. ولا يكتفي

---

(١) (١٩٠/١) عند حديث: " وتصل ذا رحمك"، وفي قوله في (٨٥/٢): " ومن أصول النحاة ألا يغرى بغائب"، وينظر كلامه على ترخيم (مالك) في(١٨/٣)، والتعجب(١٢٤/٣).

(٢) (٢٠٣/١)، وفي (٢٢٢/١) حيث ذكر تصريف كلمة(نطف)، وفي (٢٢٥/١) كلام متين في كلمة(تضارون).

(٣) كما في بيانه لاشتقاق (النصيحة). (١٩٧/١). واشتقاق كلمة(لبيك)(٤٧/٢).

(٤) ذكر المقابلة، وهي نوع بديعي في(١٩٥/١)، وذكر الاستعارة في(٢٧/٢): فقال: " الطبي للشاة استعارة، وإنما الطبي للكلاب وسائر السباع". ومراده استعارة تصريحية. ومن ذلك مسألة العطف على المساوي الداخلة تحت مسألة الترادف في اللغة، كما في حديث: " أعجبنني وآنقنني"، حيث فسر الثاني بالأول، ثم قال: " إنما جاز تكرار المعنى لاختلاف اللفظ، والعرب تفعل ذلك كثيرا للبيان والتأكيد" ثم ذكر شواهد من القرآن ثم الشعر. (٧٣/٢).

(٥) (١٩/٢).

(٦) كما في قوله عند حديث: " قلب الشيخ شاب على حب اثنتين"، قال: " فيه إشارة إلى أن الإرادة في القلب خلافا لمن رأى أن ذلك في غيره من الأعضاء" انتهى.

(٧) كما في(٦٣/٣)، وفيه انتقد طريقة الأصوليين في إقحامهم القواعد المنطقية في الأصول.

(٨) (١٩٢/١-١٩٣).

بمجرد النقل عمن سبقه، بل يجمع أو يرجح بين الأقوال، ويختار منها الأقوى بالدليل والتعليل، وكل هذا يدل على رسوخ قدمه في هذه العلوم.

١٣. يعزو – في الغالب – ما ينقله عن غيره إلى قائله، ومن ذلك قوله بعد أن ساق بعض الألفاظ اللغوية، "هذا كله عن الثعالبي، إلا تأثم فإنه عن الهروي"[١].

١٤. قد ينقل القول بالنص من كتاب، وقد يعتمد في ذلك على حفظه، كقوله: "وقد قال الطبري:..."، ثم قال: " هذا الذي علق بحفظي من معنى كلام الطبري"[٢].

١٥. قد ينظّر ما يرد من غريب في الحديث بما وقع في القرآن. كما في حديث: "فإن عثر عليه"، قال: (معناه: فإن اطلع، من قول الله تعالى: " فإن عثر على أنهما استحقا إثما")[٣].

١٦. يذكر، أحيانا، الفوائد التي في الحديث – قيد الشرح [٤]، وقد ينقل ما وقف عليه لغيره من أهل العلم فيما يتعلق بالفوائد، كما في قوله: " علق بعض أهل العلم من متأخري الفقهاء على هذا الحديث ما فيه من الفوائد فقال: ..."[٥]. ولم يكتف بالنقل المجرد بل أعمل قوته العلمية في بعض ما ينقل من حيث البيان أو الاعتراض.

١٧. قد يذكر الفائدة، ويذكر موضع الشاهد من الحديث عليها، كما في حديث: "من أعتق عبدا له شركاء وله وفاء، فهو حر، ويضمن نصيب شركائه بقيمته لما أساء من مشاركتهم، وليس على العبد شيء"، حيث قال: "وفي هذا

---

(١) (٢٠٦/١). (٢١٥/١).

(٢) (١٩٣/٢-١٩٤).

(٣) (١٨٣/١).

(٤) كما في (٢٧٨/١) عند حديث خميصة أبي الجهم.

(٥) (٢١١/١-٢١٣).

الحديث ثلاث فوائد: العتق بالسراية، لقوله: فهو حر، والتعليل بحق الشريك؛ لقوله: لما أساء من مشاركتهم، ونفي السعاية؛ لقوله: وليس على العبد شيء"[١].

١٨. قدم لكتاب البيع من الصحيح بمقدمة؛ معللا ذلك، بقوله: " الأحاديث الواقعة في البيوع ها هنا كثيرة ونحن نقدم فصلاً حسنا يشتمل على عقد جيد ونطلع منه على أسرار في الشرع"[٢]، وقال في آخر الفرائض: "ورأيت أن أملي تلخيصا في الفرائض يستقل به الفقيه إذا اقتصر عليه وتدرب في التصرف فيه أغناه عن جميع مسائل الفرائض المستفتى عنها، وقد حفظته لجماعة ودربتهم عليه بإلقاء المسائل، فاكتفوا به عن مطالعة الكتب. فاعلم أن الوارثين من الرجال..."[٣].

* *

(١) (١٤٥/٢).

(٢) (١٥٤/٢).

(٣) (٢٢٥/٢-٢٢٧).

المبحث السادس

مصادره ومراجعه

من أشهر المصادر التي اعتمد عليها المازري، في شرحه، ثلاثة مصادر، هى:

١. كتاب تقييد المهمل وتمييز المشكل، لأبي علي حسين بن محمد الغساني، ولكنه لم يصرح به في شرحه، بل يكتفي بقوله: قال بعضهم، وقد لا يذكر ذلك، وهو قليل جدا. (٣٥/٢).

٢. كتاب الغريبين، لأبي عبيد أحمد بن محمد العبدي المؤدب الهروي (٤٠١). فالمازري، في شرحه، صرف جل اهتمامه فيما يتعلق بغريب الحديث على هذا الكتاب.

٣. الغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام. (١٨٦/١).

ومن المصادر التي رجع إليها:

١. غريب الحديث لأبي عبيد، وهو من مصادره المشهورة– أيضا.

٢. مصنف عبد الرزاق. (٣٣٠/١).

٣. موطأ مالك(٤٠/٢).

٤. مصنف ابن السكن(١٩٢/١).

٥. كتاب الضعفاء للعقيلي. (١٨٥/١).

٦. مسند البزار الكبير. (١٩٢/١).

٧. تثقيف اللسان لابن مكي. (٢٥٢/١).

٨. النصيحة للداودي(٦٨/٢).

٩. كتاب الأفعال(٦٨/٢)،(١٢٧/٣)، وهو لابن القوطية، كما نص عليه في الموضع الثاني.

١٠. الموطأ(٩٢/٣).

١١. التاريخ للبخاري(٢/٢٥٨).

١٢. العلل للدارقطني(٣/٢٠٢).

١٣. المدونة(٣/١٣٨).

١٤. الزاهي(٣/١١٢). لابن شعبان. قلت: والزاهي، يقال له: الزاهي الشعباني، وهو كتاب في الفقه، وابن شعبان، هو: محمد بن القاسم بن شعبان(٣٥٥هـ)[١].

١٥. الأصول لعبارة الرؤيا. لابن قتيبة. (٣/١٢٠). حيث قال: " وقد ذكر ابن قتيبة في كتابه: كتاب الأصول لعبارة الرؤيا أن رجلا ...". وهذا تصريح باسم الكتاب. والكتاب قد طبع باسم(تعبير الرؤيا)، وقد ورد بهذا الاسم في مصادر مختلفة، إلا أنها لا تدل دلالة قطعية على أن ذلك هو اسم الكتاب الذي سماه به ابن قتيبة[٢].

١٦. الأنواء لابن عاصم[٣]، ذكره في(٣/١٥٥).

وأما العلماء الذين نقل عنهم ولم يذكر مصنفاتهم فكثر، وقد ذكرهم الشاذلي في المقدمة[٤].

---

(١) ينظر الديباج المذهب لابن فرحون(٢/١٧٨). وقال ابن حزم في المحلى(٩/٥٧): "وابن شعبان في المالكيين نظير عبد الباقي بن قانع في الحنفيين. قد تأملنا حديثهما فوجدنا فيه البلاء البين، والكذب البحت، والوضع اللائح، وعظيم الفضائح. فإما تغير ذكرهما أو اختلطت كتبهما، وإما تعمدا الرواية عن كل من لا خير فيه من كذاب ومغفل يقبل التلقين".

(٢) والمحقق(مشهور بن حسن وعمر بن إبراهيم) لهذا الكتاب، نقل عن القاضي عياض والأبي والسنوسي تسميته بالأصول، وقال(ص ١٥): " والظاهر أن الجميع ينقل كلام القاضي عياض". وبالوقوف على ما ذكره المازري يدل على أن الجميع يعتمد على ما ذكره المازري، لا القاضي، وليس كما ذكر المحقق.

(٣) له ترجمة في التكملة لابن الأبار(٢/٢٣٨/٦٧٠)، وفيها: " عبد الله بن حسين بن إبراهيم بن حسين بن عاصم، من أهل قرطبة، يعرف بابن الغربالي، ويكنى أبا بكر، وهو من ولد عاصم بن العريان، صاحب الأمير عبد الرحمن بن معاوية"، وقال عن كتابه هذا: " وألف في الأنواء كتابا مفيدا، هو معروف بأيدي الناس".

(٤) (١/١٥٩-١٦٠).

الخاتمة

الحمد لله على نعمة البقاء حتى الانتهاء، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء، وبعد، فإن من أهم ما خلصت إليه في هذا البحث المختصر، حول منهج المازري في الشرح:

أولا: كون هذا الشرح من أوائل شروح صحيح مسلم، التي بنى عليها من بعده.

ثانيا: عناية المازري في شرحه هذا، بالفروق بين روايات مسلم.

ثالثا: أن هذا الشرح يقوم على الانتقاء من أحاديث الصحيح، والتأصيل والتنوّع في المسائل.

رابعا: يعدّ شرح المازري مصدرا للغة، فقد نقل كثيرا من كتب اللغة، وناقش ونقد.

خامسا: اعتنى المازري بفن مشكل الحديث، وأظهر براعته في الإيراد والردّ.

فهرس المصادر

١. إكمال المعلم بفوائد مسلم شرح صحيح مسلم للقاضي عياض .لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي (٥٤٤). يحيى إسماعيل. دار الوفاء :المنصورة ط١_١٤١٩.

٢. بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس. لـ/ أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي (٥٩٩هـ). دار الكاتب العربي – القاهرة. ط١– ١٩٦٧ م.

٣. تاج العروس من جواهر القاموس .لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي الحنفي (١٢٠٥) .علي شيري .دار الفكر .ط١٤١٤.

٤. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. لـ/ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (٧٤٨هـ). تـ/ عمر عبد السلام التدمري. دار الكتاب العربي، بيروت. ط٢–١٤١٣هـ.

٥. التاريخ الكبير . لـ(محمد بن إسماعيل البخاري) (٢٥٦) .دار الكتب العلمية.

٦. ترتيب المدارك وتقريب المسالك. للقاضي عياض. تـ/ ابن تاويت الطنجي وآخرون. مطبعة فضالة – المحمدية، المغرب. ط١.

٧. تقييد المهمل وتمييز المشكل. لـ/ أبي علي الحسين بن محمد الغساني الجياني(٤٩٨هـ). تـ/ علي العمران ومحمد عزيز شمس. عالم الفوائد. ط١– ١٤٢١هـ.

٨. التكملة لكتاب الصلة. لـ/ محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي(ابن الأبار) (٦٥٨هـ). تـ/ عبد السلام الهراس. دار الفكر للطباعة – لبنان. ط١–١٤١٥هـ.

٩. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب. لـ/ إبراهيم بن علي بن محمد(ابن فرحون، برهان الدين اليعمري) (٧٩٩هـ). تـ/ د. الدكتور محمد الأحمدي أبو النور. دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

١٠. سير أعلام النبلاء .لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨) ت/ شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة ط١١_١٤١٩.
١١. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية. لـ/ محمد بن محمد بن عمر(ابن مخلوف) (١٣٦٠هـ). تعليق/ عبد المجيد خيالي. دار الكتب العلمية، لبنان. ط١-١٤٢٤ هـ .
١٢. شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك. لـ/ محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري. ت/ طه عبد الرؤوف سعد. مكتبة الثقافة الدينية– القاهرة. ط١-١٤٢٤هـ.
١٣. شرح صحيح مسلم للنووي(المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج). راجعه/ خليل الميس. دار القلم.
١٤. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط. لـ/عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين(ابن الصلاح) (٦٤٣هـ). ت/ موفق عبدالله عبدالقادر. دار الغرب الإسلامي – بيروت. ط٢- ١٤٠٨هـ.
١٥. طبقات الشافعية الكبرى .لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي .ت/عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي .دار إحياء الكتب العربية .
١٦. عمدة القاري شرح صحيح البخاري. لـ/ بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني. مصطفى البابي الحلبي. ط١-١٣٩٢هـ.
١٧. غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة. لـ/ يحيى بن علي بن عبد الله بن علي بن مفرج، أبو الحسين، رشيد الدين القرشي الأموي النابلسي ثم المصري(رشيد الدين العطار) (٦٦٢هـ). طُبع مع كتاب"الإمام مسلم بن الحجاج، ومنهجه في الصحيح

وأثره في علم الحديث). ت/ أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان. دار الصميعي. ط١-١٤١٧هـ.

١٨. الغنية (فهرست شيوخ القاضي عياض). لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي(٥٤٤هـ). ت/ ماهر زهير جرار. دار الغرب الإسلامي. ط١-١٤٠٢هـ.

١٩. فتح الباري شرح صحيح البخاري. لابن حجر. المكتبة التجارية. ١٤١٦هـ.

٢٠. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي. لـ/ شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد(السخاوي) (٩٠٢هـ). ت/ د. عبدالكريم الخضير ود. محمد الفهيد. مكتبة دار المنهاج. ط١-١٤٢٦هـ.

٢١. القاضي عياض وجهوده في علمي الحديث رواية ودراية. لـ/ البشير علي حمد الترابي. دار ابن حزم. ط١-١٤١٨هـ.

٢٢. المحلى بالآثار .لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي (٤٥٦) ت/ د.عبد الغفار سليمان البنداري. دار الكتب العلمية.

٢٣. معجم الأدباء(إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب). لـ/ شهاب الدين، أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (٦٢٦هـ). ت/ إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي، بيروت. ط١- ١٤١٤هـ.

٢٤. المُعْلم بفوائد مسلم. لـ/ أبي عبد الله محمد بن علي بن عمر التَّمِيمي المازري المالكي (٥٣٦هـ). ت/ فضيلة الشيخ محمد الشاذلي النيفر. الدار التونسية للنشر. المؤسّسة الوطنية للكتاب بالجزائر. المؤسّسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدّراسات بيت الحكمة. ط٢.

٢٥. نظم المتناثر من الحديث المتواتر. لـ(أبي عبد الله محمد بن جعفر الكتاني). دار الكتب السلفية. ط٢.

٢٦. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد(ابن خلكان)(٦٨١). تقديم: محمد المرعشلي. عناية/ مكتب التحقيق. دار إحياء التراث العربي. ط١-١٤١٧هـ.

* * *